دور اثيوبيا في المسالة الصومالية بعد انهيار الدولة ١٩٩٢-٢٠٠٦

Ethiopia's role in the Somali issue after the collapse of the state

ا.م.د. سؤدد كاظم مهدي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية

A.M.D. Sudad Kahdum Mahdi

Mustansiriya Center for Arab and International Studies / Al-Mustansiriya University

.sudadalubaidi@gaiml.com

المستخلص :

يتناول موضوع دور اثيوبيا في المسالة الصومالية بعد انهيار الدولة في عام ١٩٩٢ الى اعلان الحرب الاثيوبية-الامريكية على الصومال في عام ٢٠٠٦ ، جانبا مهما من تاريخ العلاقات بين الدولتين الجارتين التي مرت - منذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠ - بحروب عديدة ، وكانت الغلبة لصالح اثيوبيا التي تنبع مصالحها من منطلقات سياسية وامنية بحكم المكانة المحورية التي تحتلها اثيوبيا في منطقة القرن الافريقي ، التي هدفت بعد انهيار الدولة واندلاع الحرب الاهلية في الصومال الى تصعيد الحرب ومنع تشكيل اية حكومة صومالية غير موالية لها والتدخل العسكري في عام ٢٠٠٦ نيابة عن الولايات المتحدة من اجل تأمين المصالح الامريكية والاثيوبية الأمنية والاقتصادية في المنطقة تحت مبرر محاربة الإرهاب .

الكلمات المفتاحية : اثيوبيا ، الصومال ، المحاكم الاسلامية ، امريكا ، الارهاب .

Abstract

The subject of Ethiopia's role in the Somali issue since the collapse of the state in 1992 to the Ethiopian-American war on Somalia in 2006 deals with an important aspect of the history of relations between the two neighboring countries that have known since the independence of Somalia in 1960. Several wars occurred and the predominance in favor of Ethiopia, whose interests derive from political and security perspectives by virtue of the pivotal position occupied by Ethiopia in the Horn of Africa region. so after the collapse of the state, the rule of chaos and civil war in Somalia, Ethiopia aimed to confirm its regional role in a manner consistent with its interests By escalating the civil war, preventing the formation of any not loyal Somali government, and agreeing to military intervention in Somalia on behalf of America in order to secure American and Ethiopian security and economic interests in the region under the justification of fighting terrorism.

Keywords: Ethiopia, Somalia, Islamic courts, America, terrorism

المقدمة

يتناول البحث دور اثيوبيا في المسالة الصومالية بعد انهيار الدولة واندلاع الحرب الاهلية في عام ١٩٩٢ الى اعلان الحرب الاثيوبية-الامريكية للقضاء على اتحاد المحاكم الاسلامية الصومالية في عام ٢٠٠٦ ، جانبا مهما من تاريخ العلاقات بين الدولتين الجارتين التي شهدت منذ استقلال الصومال في عام ١٩٦٠ حروبا عديدة وتباعدا في مراحل اخرى وكانت الغلبة لصالح اثيوبيا ، التي تنبع مصالحها من منطلقات سياسية وامنية وستراتيجية بحكم المكانة المحورية التي تحتلها اثيوبيا في منطقة القرن الافريقي ولكونها دولة برية لاتطل على منفذ بحري ، وللعوامل العديدة التي يوفرها الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الصومال الذي يطل على مضيق باب المندب من الساحل الغربي ذلك الطريق الملاحي الحيوي على الصعيدين الدولي والاقليمي.

يهدف البحث لدراسة الدور الاثيوبي في عهد الجمهورية الاثيوبية الديمقراطية الشعبية بعد الاطاحة بحكومة محمد سياد بري وانهيار المؤسسات الحكومية واندلاع الحرب الاهلية في الصومال (١٩٩٢-٢٠٠٦) ، الذي ينطلق من الرغبة في تاكيد دورها الاقليمي في منطقة القرن الافريقي عبر تصعيد الحرب الاهلية ومنع تشكيل اية حكومة صومالية الابعد الموافقة عليها ، لذلك عرفت العلاقات الاثيوبية الصومالية بتاريخ عدائي بشكل واضح حيث كانت الحروب هي السمة التي عرفت بها تاريخ علاقات الدولتين المجاورتين .

ومن اجل تتبع ابرز معالم التدخل الاثيوبي ومساراته في مرحلة تاريخية معقدة من تاريخ الصومال السياسي, نرى ضرورة طرح الاحداث التاريخية السابقة لطبيعة العلاقات الاثيوبية الصومالية تحديدا منذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠ وتاسيس الجمهورية الصومالية الديمقراطية التي تزامنت مع عهد الامبراطورية الاثيوبية ، ومطالبة الصومال باعادة اقليم اوغادين من اثيوبيا ودخول الطرفين في حرب حدودية وهما حرب الاوغادين الاولى عام ١٩٦٤و حرب اوغادين الثانية في ١٩٧٧-١٩٧٨، هذا مع ذكر ابرز التحولات الدولية والاقليمية التي اثرت على طبيعة تلك العلاقة كالحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وتداعياتها على منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر .

جاء قرار اثيوبيا اعلان الحرب على الصومال في عام ٢٠٠٦ نيابة عن الولايات المتحدة الامريكية ، نابعا من مخاوف امريكا من التدخل العسكري في الصومال مجددا بعد هزيمتها وانسحابها من عملية التدخل الدولي في الصومال عام 1994، ورغبة الحكومة الاثيوبية تنفيذ تلك الحرب بالوكالة من اجل تأمين المصالح الامريكية الأمنية والاقتصادية في المنطقة تحت مبرر محاربة الإرهاب ، بشكل ينسجم مع المصالح الاثيوبية التي ادت الى التدخل العسكري لمنع وصول التيارات الاسلامية المتشددة الى السلطة وتعزيز مكانتها كحليف للولايات المتحدة في القارة الافريقية ، وهو التوصيف الرسمي الذي وجدته امريكا في الدور الاثيوبي لمجمل تعاملها مع القضايا المهمة التي تمس المصالح والاهداف الامريكية تجاه الصومال ومنطقة البحر الاحمر ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية .

اولا . الحرب الاثيوبية – الصومالية على اقليم اوغادين ١٩٦٠- ١٩٧٨.

كان للحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١) التي اندلعت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي ، دور في ظهور دولة اثيوبيا كقوة اقليمية في منطقة القرن الافريقي ، عندما اختارت الحكومة الاثيوبية في عهد الامبراطور هيلاسيلاسي Haile Selassie (١٩٣٠-١٩٧٤) ان تكون ضمن المعسكر الغربي ، وهو ما ساعدها في

ضم ارتيريا بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر في ١٥ ايلول ١٩٥٢ بدعم من الولايات المتحدة الامريكية في هيئة اتحاد فيدرالي ومن ثم الغاءالاتحاد والحاق اريتريا كمقاطعة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ ، والسيطرة على اقليم اوغادين االذي اقتطع من الصومال بعد تنازل بريطانيا عنه في عام ١٩٥٢. (Grenfiled, 1965, p. 287)

هذا الى جانب عقد معاهدة دفاع وتحالف استراتيجي اقتصادي في عهد ادارة الرئيس وايت ديفيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower رئيس الولايات المتحدة (١٩٥٣- ١٩٦١) التي كانت تبحث عن شريك ستراتيجي في المنطقة ووجدت في اثيوبيا حليفا لها عندما ابرم الطرفان معاهدة تحالف في عام ١٩٥٣ ، تعهدت فيها الادارة الامريكية بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لنظام الامبراطور هيلاسيلاسي من اجل احتواء التهديد السوفيتي في المنطقة وانشاء قاعدة عسكرية في ميناء مصوع في اريتريا سميت (كاغينو ستيشن) (Kagnew station) (Clapham, 1969, p. 25) ، في المقابل قدمت الولايات المتحدة مساعدات لاثيوبيا تصل الى (٧٠%) من المساعدات الامريكية الى افريقيا جنوب الصحراء في الاعوام (١٩٦٢- ١٩٦٩) كما تلقت اسلحة بقيمة (١٥١) مليون دولار ومساعدات بقيمة (١٢٠) مليون دولار في الفترة (١٩٥٧-١٩٦٦) (Ayoob, 1978, p. 11) .

قامت الدولة الصومالية الحديثة بعد استقلالها في تموز ١٩٦٠ على برنامج قومي وحدوي وهو ضرورة تحرير الاراضي الصومالية المقتطعة من قبل الاستعمار الاوربي والخاضعة لسيطرة اثيوبيا وكينيا والاستعمار الفرنسي ، استقلت جيبوتي عام ١٩٧٧، واعلان دولة الصومال الكبرى في اقاليمها الخمسة كما ورد في المادة السادسة من الدستور الصومالي الصادر في عام ١٩٦٠ ، عندما حسم الدستور الذي سبق كتابته استقلال الدولة في المادة الاولى الفقرة الاولى " ان القومية الصومالية غير مقسمة وغير قابلة للتجزئة بتاتا " (Lewis, 1983, p. 167)،الذي تسعى اليه الصومال من اجل تحقيق وحدة الحيز الجغرافي للقومية الصومالية على الرغم انه لايعد شرطا في نشات الدولة القومية وغير مستساغ به على المستوى الاقليمي ، وهو ما اعتبر من قبل الدول المجاورة وهي كلا من اثيوبيا وكينيا عدوانا على سيادتهم الوطنية وعلى مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، لذلك كانت برامج الحكومات الصومالية بعد الاستقلال تقوم على اساس انكار الحدود الراهنة عند الاستقلال ورفض الامر الواقع في المنطقة بعد الغاء كافة معاهدات التقسيم بين الدول المستعمرة في الصومال والمطالبة باعادة النظر في تلك الحدود على اساس ان القومية الصومالية تتوفر فيها مقومات الامة والتجانس اللغوي والديني الذي يمثل نسبة ٩٨ % من السكان (Touval, 1963, p. 10)، واقتصاد يعتمد على النظام الرعوي وهو ما شجع سكانه على عدم الاعتراف بالحدود السياسية طلبا للرعي ، ومجتمع يسوده نظام قبلي واقتصاد يعاني من قلة

الموارد البشرية اذ تصنف الصومال ضمن الدول الفقيرة منذ الاستقلال و نسبة الفقر فيها حوالي ٨٠% من السكان (The Encyclopaedia Americana, 1979, p. 211) .

لذلك اخذ رئيس الوزراء الصومالي عبد الرشيد شارماركي (١٩٦٠-١٩٦٤) البحث عن تسليح الجيش من الولايات المتحدة الامريكية في عهد ادارة جون كندي John .F.Kennedy رئيس الولايات المتحدة (١٩٦١-١٩٦٣) الذي رفض عرضه بتقديم العتاد الكافي للجيش الصومالي لمواجهة دول الجوار المحيطة به كونها ترتبط بتحالف مع اثيوبيا منذ عام ١٩٥٣ ، وبدلا من ذلك قرر ان تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية محدودة مقابل ان تلتزم الصومال بشرط الدول الغربية وهو أن ترفض أية مساعدة عسكرية من أية دولة أخرى للحيلولة دون تدخل سوفيتي محتمل في الصومال (Foreigen Relations of the United States 1961-1963, 1963, p. 483)، الا ان حكومة عبد الرشيد شيرماركي رفضت ذلك العرض الامريكي – الاوربي لانه غير كافٍ لاحتياجات الصومال العسكرية . في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ (Jeffrey, 1991, p. 31) , استغل السوفييت طموحات الصومال العسكرية عندما وافقت ادارة الرئيس نكيتا خروشوف Nikita Khrushchev (١٩٥٣-١٩٦٤) على عرض حكومة عبد الرشيد شارماركي ، حيث ابرم الطرفان اتفاقية المساعدات العسكرية الروسية التي وقعت في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ ، ونتيجة للتعهدات السوفيتية سمح الصومال بتسهيلات بحرية في ميناء بربرة وإنشاء مطار عسكري مع انشاء مركز للاتصالات في مقديشو وميناء بربرة (Menkhaus, 2011, p. 15) .

كانت اثيوبيا في عهد هيلا سيلاسي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة وقرارا سياسيا في منطقة القرن الافريقي ودورا مهيمنا على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، التي تاسست في عام١٩٦٣ وكان مقرها العاصمة الاثيوبية اديس ابابا وذلك بفعل الوزن الاقليمي والدعم الامريكي لاثيوبيا حينذاك ، الذي كان له دورا مهما في التاثير على قرارات المنظمة . عندما حاولت حكومة شيرماركي الصومالية الحصول على دعم دول منظمة الوحدة الافريقية لتحقيق مطالبها القومية استنادا الى مبدا تقرير المصير ، وذلك في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية الذي عقد في ٢٣ ايار عام ١٩٦٣ في اديس ابابا ، كان رد منظمة الوحدة الافريقية على طلب الصومال هو رفض الاعتراف بحق تقرير المصير للمناطق الصومالية الواقعة تحت السيطرة الاثيوبية والكينية، مؤكدة اقرارها ميثاق المنظمة الذي ينص على " عدم المساس بالحدود الراهنة بين الدول الافريقية ", ولاقى قرار منظمة الوحدة الافريقية تاييدا من قبل بعض الدول الافريقية والولايات المتحدة من اجل تثبيت الحدود السياسية بين الدول الافريقية الحديثة الاستقلال (Etlih, 1982, p. 98) .

شكلت الحرب الاثيوبية– الصومالية عام ١٩٦٤ او ماتسمى ب " حرب اوغادين الاولى " اول حرب بين الطرفين التي استمرت من شباط الى نيسان عام ١٩٦٤ ، وكان سببها قمع الحكومة الاثيوبية للمجاميع المطالبة بتحرير اقليم اوغادين الذي يسكنه الصوماليون وعلى راسهم جبهة تحرير الصومال الغربي Libration Front Western Somali في حزيران ١٩٦٣ التي تلقى الدعم من الحكومة الصومالية ، عندما شنت القوات الاثيوبية حملة عسكرية بالطائرات والمدافع ضد البدو الرحل الصوماليين في بلدة ديغيهابور حتى عرف ذلك الهجوم ب " بمذبحة كانون " ,الذي تسبب في تدهور العلاقات الاثيوبية الصومالية وتصاعد المواجهات المسلحة في اواخر عام ١٩٦٣ ومن ثم اندلاع حرب واسعة على طول الحدود المشتركة في شباط عام ١٩٦٤ (Mekonnen, 2018, p. 274) .

جرت الحرب في ذروة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع الدولي على مناطق النفوذ في العالم ، تمثل موقف الولايات المتحدة تجاه الحرب الدائرة في منطقة القرن الافريقي في التخلي عن الموقف الحيادي بعد اندلاع الحرب الحدودية في شباط ١٩٦٤ والانحياز الى الجانب الاثيوبي عندما قامت ادارة ليندون جونسون Lyndon. Johnson رئيس الولايات المتحدة (١٩٦٣–١٩٦٩) بموجب معاهدة الدفاع الاستراتيجي الموقعة مع اثيوبيا في عام ١٩٥٣ بدعم الجيش الاثيوبي بالاسلحة والقوات وفرق التدريب التابعة للقوات الامريكية الى درجة ان السفارة الامريكية في الصومال ارسلت برقية تحذر من " التورط في الحرب والتداعيات السياسية الكبيرة في الصومال " . على اثر ذلك وجهت الحكومة الامريكية الى تسوية النزاع بالطرق السليمة وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية لايجاد الحلول المناسبة لمشكلة الحدود ، التي تمكنت من ايقاف القتال وسحب قوات الطرفين الى اراضيهم (Mekonnen, 2018, p. 276) انسجاما مع السياسة الامريكية الداعية الى عدم تغيير حدود الدول الافريقية والبقاء على ما هي عليه .

بدأت الاوضاع السياسية في الصومال تتجه نحو التغيير مع الانقلاب العسكري الذي قاده محمد سياد بري في تشرين الثاني ١٩٦٩ على حكومة الرئيس عبد الرشيد شيرماركي الديمقراطية (١٩٦٧–١٩٦٩) واعلانه الاشتراكية العلمية منهجا لاصلاح البلاد وتحديث الجيش في ظل اتفاقيات التسليح مع موسكو و الثورية لاستعادة الاراضي الصومالية المحتلة هذا بعد حله البرلمان و الاحزاب السياسية (Christiane, 2005, p. 229). كما اخذت الخريطة السياسية في منطقة البحر الاحمر في مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين تشهد تحولا مهما في المواقف على المستوى الاقليمي و الدولي ومرحلة جديدة تبادلت فيها الدول الكبرى تحالفاتها في المنطقة تجاه تلك التطورات ، كان ابرزها خسارة السوفيت نفوذهم في مصر بعد انهاء الحكومة المصرية برئاسة محمد انور السادات (١٩٧٠–١٩٨١) الوجود العسكري السوفييتي البالغ(١٥) الف جندي في عام ١٩٧٢ ، و حرب

تشرين الاول ١٩٧٣ بين العرب و (اسرائيل) ونتائجها التي اضافت بعدا اخر للمنطقة لضمان حماية طرق امدادات النفط من الخليج العربي الى الغرب عبر البحر الاحمر . (حافظ، ١٩٨٢، الصفحات ٦٩-٧٩).

كما كان للانقلاب العسكري الذي حدث في اثيوبيا في ١٢ ايلول عام ١٩٧٤ دو مهم في تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح السوفييت عندما اعتمد النظام العسكري الاشتراكية منهجا لبناء الدولة الاثيوبية الجديدة ، الذي اطاح بحكم الامبراطور هيلاسيلاسي واعلان الحكومة العسكرية المؤقتة برئاسة الجنرال امان عندوم (١٩٧٤-١٩٧٧) ، الذي اصدر الاعلان السياسي الاول تحت عنوان اثيوبيا اولا Ethiopia Tikdam في ٢٠ ايلول ١٩٧٤(Madan, 1982, p. 212) ، تمسكا بوحدة اثيوبيا من اجل القضاء على ما سمي بالحركات الانفصالية في اقليم اوغادين التي كانت تلقي دعما كبيرا من الحكومة الصومالية .

استغلت حكومة سياد بري الاضطرابات الداخلية بعد الثورة الاشتراكية في اثيوبيا و الصراع بين العسكر للمطالبة بشكل اكبر باقليم اوغادين بعد ان اصبح الجيش الصومالي من اقوى الجيوش في افريقيا بدعم من السوفييت ، اذ بلغت قيمة المساعدات العسكرية السوفيتية الى الصومال في عام ١٩٧٣ نحو (١٣٢) مليون دولار ، اما عدد الخبراء السوفييت فكان (١٤٠٠) خبير وعدد القوات المسلحة المدربة من السوفييت نحو(١٧٦٥٠) جنديا اما قيمة المساعدات الاقتصادية في العام ذاته فقد استثمر نحو(٩٠) مليون دولار وشكل استيراد الاسلحة نحو (٤٣%) من ميزانية الصومال بين الاعوام (١٩٧١-١٩٧٥) (Ethiopia: Prospects for Peace in Ogaden, 2013, p. 4) ، ونتيجة لذلك ساد التوتر بين الصومال واثيوبيا مجددا على الرغم ان كلاهما ينتهجان الاشتراكية نظاما للحكم .

سبب ذلك التوتر قلقا للقادة السوفييت الذين كانوا يرون ان الشيوعية تعيش مأزقا في منطقة القرن الافريقي ولاجل تفادي الصراع المسلح بين الجانبين طرح السوفييت مقترحا اطلق عليه " الحزام الاحمر " الذي شمل كل من اثيوبيا و الصومال و اليمن الجنوبية تلك الدول التي اصبحت تحت النفوذ السوفييتي من اجل تشكيل اتحاد كونفدرالي تلغى فيه الحدود بين الدول المنضوية لكن الاقتراح رفض من قبل الصومال على اعتباره يتنافى مع المطالب القومية الصومالية . كان قرار الحرب يقوم على اعتقاد خاطىء من قبل الجانب الصومالي وهو ان الاتحاد السوفيتي لن يكون الى جانب اثيوبيا بسبب الاضطرابات الداخلية فيها و النفوذ السوفيتي في الصومال وانه في حالة حدوث ذلك فان امريكا ستتدخل الى جانب الصومال ، ويستند اعتقاد حكومة سياد بري الى رغبة الامريكان بتزويدهم بصفقة اسلحة قبل اندلاع الحرب ، وفي غضون ذلك كان السوفييت يحاولون انهاء الصراع بالطرق الدبلوماسية بين الطرفين ولكنّ تلك الجهود باءت بالفشل ، وعلى اثر ذلك قرر السوفييت التخلي عن سياسة الحياد والتوجه نحو دعم اثيوبيا بحكم المكانة السياسية والاستراتيجية التي تحتلها اثيوبيا في افريقيا و منطقة

البحر الاحمر، هذا الى جانب رغبة السوفييت في تعويض خسارة نفوذهم في مصر وهو ما سيفسح المجال في احكام سيطرتهم على المدخل الجنوبي للبحر الاحمر (Soviet Foreign Ministry ,Report on Soviet Ethiopian Relation, 1977)، ولذلك قررت تقديم كافة وسائل الدعم الى ادارة المجلس العسكري الاداري المؤقت الذي كان يطلق عليه باللغة الامهرية ب (Dergue) والعربية ب "الدرج" الذي حكم للفترة (١٩٧٧- ١٩٨٧) (Hagmann, 1978, p. 14).

تعتبر الحرب الاثيوبية الصومالية ظاهرة جديدة على صعيد القارة الافريقية وهي ان الحرب الباردة التي كانت بمنأى عنها وعلى مدى العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية وتحديدا في عقدي الخمسينيات و الستينيات ، قد انتقلت اليها الحرب الباردة وكادت ان تتحول حرب اوغادين الثانية من حرب محلية افريقية الى حرب دولية ، اذ كان من وراء اثيوبيا كلا من القوات الكوبية و الخبراء و المساعدات العسكرية السوفيتية و مقاتلين من اليمن الجنوبية وكان الى جانب الصومال بعض الدول العربية كالسعودية ومصر والسودان والعراق ، تصاعدت حدة الخلاف و المواجهة بين الطرفين بعد فشل الجهود الدبلوماسية ولجوء حكومة سياد بري الى تكثيف الهجوم العسكري على اثيوبيا منذ شباط ١٩٧٧ ، عندما اعلنت جبهة تحرير الصومال الغربي ان قواتها قد سيطرت على (٩٠%) من اقليم اوغادين الذي تسيطر عليه اثيوبيا بعد قطع حكومة سياد بري علاقة الصومال مع السوفييت و كوبا والغاء معاهدة التعاون مع السوفييت وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا واجبار جميع الدبلوماسيين والموظفين السوفييت الخروج من الصومال خلال (٤٨) ساعة (Ododa, 1985, p. 285) ، في الوقت نفسه قامت حكومة سياد بري بتقديم عرض الى حكومة جيمس كارتر (James Carter) رئيس الولايات المتحدة (١٩٧٧-١٩٨١) لنيل صداقة الولايات المتحدة في تشرين الاول عام ١٩٧٧ (Tareke, 1977, pp. 640- 661).

جاء التحرك الامريكي تجاه الحرب ضمن الاطار الدبلوماسي رغبة في عدم التدخل في الحرب بعد هزيمتهم في حرب فيتنام وانسحابهم منها في ٢٧ اذار ١٩٧٣ ، مع اخذ الضمانات من السوفييت بعدم التقدم في الاراضي الصومالية وانهاء الحرب مع ممارسة الضغط على حكومة سياد بري بالانسحاب من اوغادين كما جاء في رسالة جيمس كارتر الى سياد بري في ١٧اذار ١٩٧٩ قائلا فيها " عليك الانسحاب من اقليم اوغادين او تتحمل كافة المسؤولية في اراقة المزيد من الدماء ومواجهة هزيمة عسكرية ، وعدم الحصول على مساعدات امريكية في المستقبل " (Foreign Relations of The United States, 1978, p. 189) ، وفي ٩ اذار ١٩٧٨ اعلن سياد بري انسحاب قواته من اقليم اوغادين وفق الالتزامات الامريكية التي فرضت عليه حول انسحاب كافة قواته (Foreign Relations , 1978,p.297) . وعليه انتهت حرب اوغادين الثانية بسيطرة اثيوبيا مجددا

على اقليم اوغادين وهزيمة القوات الصومالية التي تكبدت خسائر نحو (٨)الف جندي وتدمير نحو(٥٠%) من السلاح الجوي وعطلت ما يقارب (٢٥٠) من الاليات العسكرية (Foreign Relations of The United States , 1978, p. 298).

- دور اثيوبيا في الحرب الاهلية الصومالية (١٩٩٢ – 2004).

شهدت منطقة القرن الافريقي جملة من التحولات الجذرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام الدولي الجديد في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين ، التي ادت الى تغييرمعالم الخريطة السياسية وحدوث تحولات في انماط الحكم واختلال في توازن القوى ومن ثم غياب امن واستقرار المنطقة . كانت بداية تلك الاحداث هي الاطاحة بجمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية وبنظام منغستو هيلا مريام Mengistu Haile Mariam (١٩٨٧-١٩٩١) الموالي للسوفيت في اثيوبيا وتسلم جبهة تحرير تيغراي الشعبية Tigre peoples liberation front بعد سيطرتها على ائتلاف الاحزاب الذي عرف بـ" الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية " في ٢٨ ايار ١٩٩١ بتسلم الحكم ومن ثم اعلان جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية التي قامت على اساس الحكم الديمقراطي بدعم من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، اللذان بدورهما دعما اعلان استقلال ارتيريا عن اثيوبيا بعد حرب تحرير استمرت للفترة (١٩٦١-١٩٩١) ، وصعود " الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة " بقيادة اسياس افورقي Isaias Afwerkis الى السلطة (١٩٩٣- لحد الان) ، التي كانت تناضل من اجل تحرير اريتريا بدعم امريكي واوربي منذ سبعينيات القرن العشرين (Sigatu, 2021, p. 65).

هذا الى جانب الحدث الاهم على صعيد منطقة القرن الافريقي وهو الاطاحة بنظام سياد بري العسكري الاشتراكي في الصومال وانهيار مؤسسات الدولة والدخول في حرب اهلية في عام ١٩٩٢بين فصيل التحالف الوطني الصومالي بزعامة محمد فرح عيديد وبين علي مهدي محمد رئيس الصومال (١٩٩١-١٩٩٧) حتى بات الصومال ينقسم الى مناطق مختلفة تخضع كل منها الى فصائل عشائرية مسلحة ومتحاربة مع بعضها الاخر. و تزامن ذلك مع جفاف شديد ضرب البلاد في عام (١٩٩١-١٩٩٢) ووضع انساني ماساوي ادى الى وفاة (٣٠٠) شخص يوميا في ظل صعوبة وصول المساعدات الانسانية الى المناطق المدمرة في جنوب الصومال بسبب حدة الحرب بين الفصائل المسلحة في جنوب الصومال من تشرين الثاني ١٩٩١ إلى شباط١٩٩٢ (Stewart, 2003, p. 3) .

في ظل تلك الاحداث الدموية كانت عملية التدخل الدولي في ظل الامم المتحدة ضرورية اعتمدت فيها على الاعتبارات الانسانية ، عندما صدر قرار دولي من مجلس الامن برقم (٧٥١) في ٢٤ نيسان ١٩٩٢ وهو اول قرار يقضي انشاء عملية التدخل الدولي وحماية مراكز المساعدات الانسانية بسبب مخاطر الحرب الدائرة في الصومال ، و من ثم قرار رقم (٧٩٤) الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٩٢ (United States Congressional 1993–1994, 2000, p. 4)الذي اتخذ بالاجماع واذن بتشكيل قوة للتدخل الدولي (UNOSOM United Nations Operation in Somalia) من اجل تهيئة " بيئة امنة لعمليات الاغاثة الانسانية في الصومال " وتوفير المستلزمات الضرورية للصوماليين ، الذي نقل بموجبه مهمة الامم المتحدة الى مهمة نزع السلاح واعادة الاستقرار وكان لادارة جورج بوش (الاب) رئيس الولايات المتحدة الامريكية (١٩٨٩–١٩٩٣) دورا في صدور القرار الذي كان لايخلو من اهداف سياسية (Stewart, 2003, p. 96) ، الامر الذي ادى الى انغماس الولايات المتحدة بشكل تدريجي في الاقتتال الداخلي في الصومال وحدوث مواجهات مسلحة بين قوات محمد فرح عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي والقوات الخاصة الامريكية قتل على اثرها (١٩) جنديا امريكيا ، ولذلك قررت ادارة وليام جيفرسون كلينتون William Jefferson Clinton رئيس الولايات المتحدة الامريكية (١٩٩٣–٢٠٠١) سحب قواتها من الصومال في ٢٥ اذار ١٩٩٤ ثم تلاها انسحاب قوات التدخل الدولي في اذار ١٩٩٥ (Christiane, 2005, pp. 536–539) .

كان لفشل قوات التدخل الدولي في الوصول الى اتفاق لوقف القتال بين الفصائل المتحاربة لحفظ السلام في الصومال ، قد فسح المجال واسعا امام اثيوبيا في عهد ادارة مليس زيناوي Meles Zenawi رئيس الوزراء (١٩٩٥–٢٠١٢) للقيام بدور فعال ومؤثر على مستوى المنطقة وكان منها مسالة التحكم بالمسالة الصومالية على الساحتين السياسية والعسكرية تبعا لتطور الاحداث في الصومال من جانب والرؤية الاثيوبية تجاه تفاعلات الاحداث السياسية في الصومال من جانب اخر ، وقد ساعد اثيوبيا في تنفيذ تلك الاستراتيجية الحدود المشتركة بين البلدين وقدرة المؤسسة العسكرية التي قدرت ب(٥٠٠) الف جندي التي تم تحديثها باسلحة غربية متطورة بعد قيام الجمهورية الاثيوبية الاتحادية الديمقراطية بعد عام ١٩٩٥. (Sigatu, 2021, p. 63).

تبعا لذلك كانت ركائز السياسة الاثيوبية بعد انسحاب القوات الاثيوبية وقوات التدخل الدولي من الصومال عام ١٩٩٤تقوم كما هو مفروض بالشروع في عملية المصالحة بين الفصائل الصومالية المتحاربة ، وساهم في ذلك حصول اثيوبيا على تفويض من منظمة الوحدة الافريقية منذ تموز ١٩٩٣ وايضا من منظمة ايغاد (الهيئة الحكومية للتنمية) (the Intergovernmental Authority on Development (IGAD وهي منظمة حكومية شبه اقليمية تاسست في ١٩٩٦ . ولذلك عقدت العديد من مؤتمرات المصالحة الوطنية كمؤتمر

المصالحة في القاهرة في كانون الاول ١٩٩٧ ومؤتمر السلام في الصومال في ١٩٩٨ لتسوية المسالة الصومالية غير انها جاءت بنتائج سلبية بسبب الارادة السياسية الاثيوبية التي هدفت الى افشال المساعي الدبلوماسية التي تقوم بها دول اخرى حتى لا يؤدي ذلك ظهور قوى اقليمية مؤثرة على الساحة الصومالية التي قد تطرح معالجات سياسية تتناسب مع الواقع الصومالي ولا تتلائم مع المصالح الاثيوبية وقد بدى ذلك واضحا في مؤتمرات المصالحة الوطنية التي جرت منذ اعلان القاهرة في عام ١٩٩١ واتفاقية القاهرة في كانون الاول عام ١٩٩٧ و ثم اتفاقية جيبوتي عام ٢٠٠٠ (Sousa, 2014, p. 71).

كما عمدت الحكومة الاثيوبية الوقوف امام اي فصيل صومالي مسلح قد ينتقل الى قوة سياسية مؤثرة على الساحة الصومالية وذلك عبر " سياسة ضبط حالة التوازن بين الفصائل الصومالية المسلحة " لاستمرار النزاع والحرب في البلاد وقد جرى ذلك خلال الحرب الصومالية الاهلية ، عندما وظفت الفصائل الصومالية الموالية لاثيوبيا للتدخل بشكل مباشر من خلال المساعدات العسكرية والمالية لتلك الفصائل ، وكان ابرزها فصيل علي مهدي رئيس الصومال وجيش الرحانوين للمقاومة ، والجبهة الديمقراطية الصومالية بقيادة عبد الله يوسف . (محمود، ٢٠٠٧، صفحة ١٠٢)

الى جانب ذلك هدفت السياسة الاثيوبية منذ عام ١٩٩١ لدعم الحركات الانفصالية من اجل تجزأة الصومال الى دويلات مختلفة و القضاء على مشروع الصومال الكبرى للحيلولة دون المطالبة باعادة اقليم اوغادين من اثيوبيا و سهولة تحكم الادارة الاثيوبية بالكيانات الصومالية بشكل يضمن عدم تهديد الصومال لاثيوبيا مجددا ، والوصول الى موانئ الصومال كزيلع وبربرة المطلة على خليج عدن لكونها دولة برية لاتطل على منفذ بحري ، لهذا توجهت حكومة ميلس زيناوي نحو تشجيع عملية انفصال ما يعرف ب " جمهورية ارض الصومال " عبر تقديم المساعدات المالية و العسكرية قبل اعلان الانفصال في عهد الرئيس سياد بري و الاعتراف الرسمي بالدولة الجديدة بعد انهيار الدولة في عام ١٩٩١ ، كما تبادل الطرفان التمثيل الدبلوماسي والسفارات و العلاقات التجارية و الدعم العسكري في مرحلة لم تنل جمهورية ارض الصومال (بونتلاند) الواقعة في شمال الصومال اي اعتراف رسمي بها كدولة من قبل دول اخرى في العالم. (محمود، ٢٠٠٧، صفحة ٩١)

وانطلاقا من السياسة الاثيوبية المهيمنة كدولة اقليمية قادرة على ممارسة القرار السياسي و العسكري وتحمل العبء المادي من اجل تحقيق الاهداف والمصالح المنشودة في المنطقة ، كانت حكومة ميلس زيناوي قد تعاملت مع الحكومة الصومالية الانتقالية التي تشكلت بموجب مؤتمرالمصالحة الوطنية في جيبوتي عام ٢٠٠٠ باتجاهين اساسيين وهما كالاتي :

- رفض الاعتراف بالحكومة الوطنية الانتقالية بزعامة عبد القاسم صلاة حسن الرئيس الصومالي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) التي تشكلت نتيجة مقررات مؤتمر عرته Arta Conference للمصالحة الوطنية الذي عقد في جيبوتي في ٢٠ نيسان –٥ ايار عام ٢٠٠٠ وكان للجماعات الاسلامية دور في ترشيحه ، وذلك عبر معاداة تلك الحكومة بسبب عدم موالاتها لاثيوبيا واستبعادها لزعماء الفصائل الصومالية الموالية لاثيوبيا عن المناصب السيادية ولكونها تمثل الاسلام السياسي والجماعات الاسلامية المعارضة للمصالح الاثيوبية و الامريكية في الصومال والمنطقة ، هذا فضلا عن التهديد المحتمل في حال وصول الاسلاميين الى السلطة على اثيوبيا التي يشكل فيها نسبة المسلمين ثاني ديانة بعد المسيحية الارثدوكسية من مجموع سكان اثيوبيا (Elliot & Holzer, 2009, p. 219) .
- تشكيل حكومة صومالية موالية لاثيوبيا . وقد جرى تشكيل الحكومة بجهود حثيثة من قبل الولايات المتحدة وبتاثير مباشر من قبل حكومتي اثيوبيا وكينيا حيث تم التنسيق لعقد مؤتمر نيروبي (Nairobi Conference) في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ الذي كان من نتائجه تشكيل حكومة اتحادية انتقالية Transitional Federal Governmentبزعامة العقيد عبد الله يوسف احمد (٢٠٠٤–٢٠٠٨) الذي عرف بمعاداته للجماعات الاسلامية وموالاته لاثيوبيا (Barnes & Hassan, 2007, p. 142) .

ثالثا . الحرب الاثيوبية على الصومال عام ٢٠٠٦.

١– ظهور المحاكم الاسلامية في الصومال .

بعد انهيار المؤسسات الحكومية وعودة الصومال الى مرحلة ماقبل الدولة في ظل غياب اية حكومة رسمية بعد عام ١٩٩١ واندلاع الحرب الاهلية بين الفصائل المسلحة ، فتح المجال واسعا امام نشاط الحركة الاسلامية ان تحتل مكانة مهمة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في ظل غياب الاجراءات القسرية عليها من قبل نظام سياد بري السابق ، هذا علما ان الجماعات الاسلامية لم تؤد الدور السياسي المطلوب في الساحة الصومالية في تلك المرحلة السياسية التي طغى عليها الحرب بين الفصائل العشائرية العلمانية في الفترة (١٩٩٢ – ٢٠٠٤) (Elliot & Holzer, 2009, p. 215) .

عرفت السياسة الاثيوبية تجاه التيار الاسلامي في الصومال منذ انهيار الدولة بالعداوة والصراع المسلح ، وذلك ضمن ستراتيجية تقوم ركائزها على منع اية حركة اسلامية من الظهور كقوة سياسية فاعلة في الساحة الصومالية او مشاركة في الاحداث السياسية ، وتنبثق المخاوف الامنية الاثيوبية من حركات الاسلام السياسي من منطلقات عديدة تقف في مقدمتها العامل الديني كون اثيوبيا هي الدولة المسيحية الوحيدة التي تتوسط عدداً من

الدول الاسلامية في منطقة القرن الافريقي. لذلك تحدد نشاط الجماعات الاسلامية المسلحة في مناطق بعيدة عن نفوذ الفصائل الصومالية المتحاربة التي كان ابرزها فصيل محمد فرح عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي وعلي مهدي محمد رئيس الصومال ، عندما نجحت حركة الاتحاد الاسلامي في تشكيل كيانات سياسية اسلامية في عدد من المناطق كمركه ولوقا وشبلي السفلى ، ولكن القوات الاثيوبية والفصائل الصومالية الموالية لها وضعت حدا لتلك التجارب الاسلامية ، عندما قررت القضاء على تلك الكيانات الاسلامية بالتدخل العسكري في ٩ اب ١٩٩٦تحسبا لامتداد تلك الحركات الاسلامية الى دول الاقليم ، وتدمير معسكرات الاتحاد الاسلامي في كانون الثاني ١٩٩٧ (Barnes & Hassan, 2007, p. 153)

جاء التحول الكبير في تاريخ الحركات الاسلامية في الصومال عند ظهور المحاكم الاسلامية مابين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٠) كمؤسسة شرعية –اجتماعية –سياسية بعد وفاة الجنرال محمد فرح عيديد احد قادة الحرب الاهلية في عام ١٩٩٦ ، وتوجه حركة الاتحاد الاسلامي نحو استغلال المحاكم الاسلامية كاستراتيجية بديلة لتاسيس دولة اسلامية بعد تدمير قوتها على يد القوات الاثيوبية ، عندما نظمت العناصر المنتمية الى الاتحاد الاسلامي المنحل الى المحاكم الاسلامية والتوجه نحو تشكيل هيئة اسلامية موحدة واعلان تشكيل مجلس المحاكم الاسلامية عام ٢٠٠٤, (Somalia's Islamists, 2005, p. 23)

شمل البناء الهيكلي للمحاكم الاسلامية كافة التيارات الاسلامية حيث كان التيار السلفي الذي تمثل بحزب الاعتصام ، وتيار الاخوان المسلمين فرع الصومال الذي تمثل بحركة الاتحاد الاسلامي وحزب الاصلاح ، والتيار الجهادي بقيادة حركة الشباب المجاهدين (Somalia's Islamists, 2005, p. 20) ، هذا الى جانب وجود العناصر القبلية في التنظيم الذي حظى بدعم شعبي كبير من العشائر المختلفة لكن تحت راية الاسلام السياسي، وكان ابرزها عشيرة الهويه والاسحاقي وغيرها من العشائر التي تنتشر في جنوب ووسط الصومال وضمن هذا المضمار تشكل اتحاد المحاكم الاسلامية في عام ٢٠٠٥ تجمع اطراف محلية مختلفة يقودها الشيخ حسن ظاهر عويس رئيس مجلس الشورى وزعيم حركة الاتحاد الاسلامي المنحل المعادي لاثيوبيا ، والشيخ شريف الشيخ احمد رئيس المجلس التنفيذي في اتحاد المحاكم الاسلامية (Makchal, 2007, p. 18).

٢- التحالف الامريكي- الاثيوبي واثره في الحرب على الصومال عام ٢٠٠٦ .

تنبع المصالح الامريكية تجاه الصومال من منطلقات امنية واستراتيجية بحكم الموقع المهم الذي يطل على خليج عدن بكل ما يحمل من اهمية اقتصادية وامنية دولية ، وفي ظل اعلان جورج بوش الابن رئيس الولايات المتحدة الامريكية (٢٠٠١-٢٠٠٥/ ٢٠٠٥-٢٠٠٩) " ستراتيجية الحرب لمكافحة الارهاب " في ٢٢ ايلول

٢٠٠١ اثر تفجير برجي التجارة العالمي في نيوريوك وواشنطن في ١١ ايلول ٢٠٠١ ، اصبحت التنظيمات الاسلامية المتشددة هدفا استراتيجيا لحماية الامن القومي الامريكي ، وان القوة العسكرية هو الاسلوب الامثل لمكافحة ما يسمى ب " الارهاب " (Authorization for Use of Military Force, 2002, p. 115)، وحملت تلك الحرب غطاءا قانونيا وشرعيا بموجب قرار مجلس الامن الدولي الصادر برقم (١٣٨٦) في ١٢ ايلول ٢٠٠١ ، الذي وصف الارهاب فيه بانه "تهديد للسلام والامن الدوليين" وان الحرب تمثل " دفاعا استباقيا " من اجل " الدفاع عن النفس " كما اقره الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة (The National Security Strategy, 2002, p. 2)

وفق تلك المعايير المستخدمة من اجل تدمير " القواعد المعروفة للارهابيين " باتت بعض التنظيمات الاسلامية في لائحة التنظيمات الارهابية التي حددتها الولايات المتحدة ب(٢٧) تنظيما في ٢٣ ايلول ٢٠٠١ على اعتبار انها تقوم باعمال ارهابية في العالم (Mohamed, 2009, p. 9)، كان من ضمنها حركة الاتحاد الاسلامي بزعامة حسن ظاهر اويس التي لها صلة بتنظيم القاعدة الدولي الذي هو في " حالة حرب مع الولايات المتحدة " . في اتون تلك المرحلة دفعت ادارة بوش بالصومال في تلك الحرب على الارهاب على اعتبار ان " الصومال ملاذا امنا للقاعدة " بسبب غياب الدولة منذ عام ١٩٩١ ، ولان الصومال " الدولة الفاشلة " ستكون المكان الملائم بعد اعلان الجهاد الاسلامي ضد امريكا و اثيوبيا ، واستند الاتجاه المذكور الى حادثة تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي و تنزانيا في عام ١٩٩٨ واتهام الولايات المتحدة تنظيم القاعدة بتفجيرها . (Kansteiner, 2002, p. 1)

استانف العمل العسكري الامريكي في ضوء ستراتيجية مكافحة الارهاب في منطقة القرن الافريقي في كانون الثاني ٢٠٠٢ ، عندما تم تاسيس قيادة فرعية للقيادة الوسطى في افريقيا عرفت بـ " قوة التدخل المشتركة في القرن الافريقي " في قاعدة ديبوت في جيبوتي مقرا لها بهدف مراقبة الاوضاع في المنطقة واجتثاث الارهاب الذي بات يمثل تهديدا محتملا للمصالح الامريكية . كما رافق ذلك العمل مسار دبلوماسي يهدف الى بذل الجهود الحثيثة من اجل زيادة دعم حلفاء امريكا في المنطقة عبر تقديم المساعدات العسكرية والمادية (Hidden US War in Somalia Ties From Air Strikes in Lower Shabblily, 2019, p. 20) ، بعد ان وجدت في الاتفاقيات المشتركة التي وقعت مع حكومات اثيوبيا و كينيا و اوغندا حول التعاون الامني مدخلا لتكثيف الوجود العسكري الامريكي في تلك المنطقة ، وهو ما اكده السفير الامريكي في اثيوبياعام ٢٠٠٦ ديفيد شين David Shain عن ذلك قائلا " نحن نؤثر على بلدان المنطقة التي لها علاقة في الصومال مثل اثيوبيا وكينيا واوغندا ... من خلال تقديم المساعدات ... وجعلهم من المستفيدين الرئيسين (Somalia's Islamists, 2005,

(p. 9 " وفي هذا المضمار اطلقت الادارة الامريكية مشروع " مكافحة الارهاب في شرق افريقيا " بتمويل مالي بلغ (١٠٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ شمل تامين السواحل المطلة على الصومال والتدريب على الاسلحة الحديثة , وكانت كل من اثيوبيا وكينيا من اكثر الدول المستفيدة (Barnes & Hassan, 2007, p. 151)

ولذلك تعاملت ادارة بوش مع ملف الصومال بشكل يركز على اطر التعاون المشترك مع اثيوبيا , عندما رافق الجهود الاستخبارية والسياسية مساعي حثيثة على زيادة الدعم لحليفتها القديمة اثيوبيا للقيام بدور الوكيل في ملىء الفراغ السياسي وتبديد المخاوف الامنية والتعاون للقضاء على قوة المحاكم ، وتوحيد اتجاهات المصالح الامنية المشتركة ، وهو ما اضاف اثرا كبيرا في تعزيز الصداقة القديمة التي تجمع الطرفين منذ مرحلة الحرب الباردة عندما عقد الطرفان معاهدة تحالف عام ١٩٥٣ ، قامت على تعهد الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية و الدفاع المشترك لمواجهة التهديد السوفييتي ، وابدى ملس زيناوي رئيس الحكومة الاثيوبية استعداد بلاده بتنفيذ الاستراتيجية الامريكية الجديدة تجاه الصومال التي تقوم على القضاء على قوة المحاكم الاسلامية وتدمير المعسكرات التابعة لتنظيم القاعدة ودعم الحكومة الانتقالية الصومالية بقيادة عبدالله يوسف وتشكيل تحالف استخباري عسكري عرف بـ " تحالف حفظ السلام ومكافحة الارهاب " Alliance for the Restoration of Peace and Counter Terrorism ، الذي تالف من (١١) فصيلا مسلحا من وزراء حكومة عبدالله يوسف وزعماء الفصائل الصومالية المسلحة (Barnes & Hassan, 2007, p. 151).

عادت الولايات المتحدة مجددا بموجب هذا التحالف الى الصومال عن طريق وكالة المخابرات الامريكية (CIA) بعد انسحابها في عام ١٩٩٤ ، ودعم الحكومة الاثيوبية بعد ان تعهدت ادارة بوش تقديم الدعم السياسي والاستخباري والمالي للتحالف والتعاون مع حكومة عبد الله يوسف ، التي اتخذت من مدينة بيداوه مقرا بديلا من مقديشو الى ان يستقر الامن فيها ، مقابل تعهد قادة التحالف القضاء على قوة المحاكم الاسلامية ، وكانت نتيجة المواجهة العسكرية بين قوات المحاكم الاسلامية وقوات التحالف هي هزيمة التحالف وسيطرت قوات المحاكم الاسلامية على العاصمة مقديشو في حزيران ٢٠٠٦ (Elliot & Holzer, 2009, p. 221)

٣- اعلان اثيوبيا الحرب على الصومال ٢٠٠٦ .

توجه المشهد السياسي في الساحة الصومالية بعد هزيمة قوات ما يسمى تحالف حفظ السلام نحو طرفين رئيسين ، وهما الحكومة الانتقالية التي لا يتجاوز نفوذها مدينة بيداوه ذات الامكانيات السياسية والعسكرية المحدودة والمدعومة من الحكومة الاثيوبية والولايات المتحدة واتحاد المحاكم الاسلامية الذي يسيطر على جنوب ووسط الصومال بما في ذلك ميناء كسمايو الاستراتيجي ، ولذلك واجهت علاقة الطرفين السياسية تحديات عديدة

لاقامة حوار مشترك يقف في مقدمتها موقف الاطراف الاقليمية وهما اثيوبيا وكينيا غير المعلن ومخاوفهما الامنية من امكانية وصول قوى اسلامية الى السلطة وانفرادها في السيطرة على الصومال ، وما يترتب على اثره من تهديدات امنية على تلك الدول والمصالح الدولية في المنطقة التي كانت تسعى الى عرقلة مفاوضات الخرطوم التي شهدت توقيع مبدئي في ٢٢ حزيران عام ٢٠٠٦ يشمل اتفاق سلام وتقسيم السلطة (Menkhaus, 2011, p. 45).

تجلى اخفاق التحالف الامريكي مع الحكومة الانتقالية والفصائل الصومالية الموالية لاثيوبيا بعد مدة محدودة من تشكيل التحالف وهزيمته امام اتحاد المحاكم في حزيران ٢٠٠٦ ، الذي كان بمثابة هزيمة جديدة للسياسة الامريكية في الصومال بعد عملية التدخل الدولي عام ١٩٩٤ ،هذا علما ان الادارة الامريكية قد تعاملت مع المسالة الصومالية منذ انهيار الدولة على اساس استخدام الحل العسكري من اجل احتواء الازمة وتحقيق مصالحها في منطقة القرن الافريقي ، وهو ما اجبر الادارة الامريكية على تنفيذ المسار العسكري من الخطة الامريكية وهي تكليف القوات الاثيوبية المسلحة بالتدخل العسكري في الصومال (Williams, 2020, p. 5) ، على الرغم من تبني الادارة الامريكية من جانب اخر مشروع الامم المتحدة حول بناء الدولة الضعيفة بموجب قرار مجلس الامن رقم (١٧٢٥) الصادر في ٦ كانون الاول ٢٠٠٦ ، الذي اكد على " احترام سيادة الصومال واستقلاله السياسي والالتزام بإيجاد تسوية سياسية بين الاطراف المتصارعة " (United Nations Security Council, 2006, p. 1),

جاء التنسيق العسكري بين امريكا واثيوبيا بناء على ما خططت له مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الافريقية جينداي فريزر Jendayi Frazer عند زيارتها الى اثيوبيا في اذار ٢٠٠٦ ووضع خطة سرية لغزو الصومال و القضاء على المحاكم الاسلامية و التهديد الاسلامي في المنطقة بعد فشل مرحلة دعم تحالف حفظ السلام امام المحاكم الاسلامية ، وهو ما منح المسار العسكري اولوية ضمن الخيارات المتاحة للقضاء على المحاكم (Williams, 2020, p. 5) . وفي الاطار ذاته زار اثيوبيا العقيد جون ابي زيد قائد القيادة الوسطى في الجيش الامريكي في ٤ كانون الاول ٢٠٠٦ الذي التقى بمليس زيناوي من اجل " تناول قضايا عسكرية " تهم الطرفين و اعطاء الضوء الاخضر لاثيوبيا للشروع في تنفيذ العملية العسكرية المشتركة وتقديم الدعم العسكري والوجستي و الاستخباري ، هذا الى جانب مشاركة قوات امريكية في الاعداد و التخطيط لحرب القوات الاثيوبية وهو ماكان يعني اعلان " الحرب بالوكالة " كما كان عليه تحالف حفظ السلام الذي عقد مع زعماء الفصائل (Moller, 2009, p. 78)

جاء اعلان اثيوبيا الحرب كما يبررها مليس زيناوي بانها " تمثل ردا على استفزازات و اعتداءات المتطرفين ودفاعا عن سيادة اثيوبيا في مواجهة التهديدات الاسلامية وان اتحاد المحاكم الاسلامية تمثل خطرا واضحا وفعليا " على امن اثيوبيا ، انطلاقا من مفهوم "حفظ السلام المهيمن " الذي تقوم به دولة اقليمية قادرة على ممارسة القرار السياسي و العسكري وتحمل العبء المادي من اجل تحقيق حفظ السلام والاستقرار في المنطقة . يمثل قرار النظام الاثيوبي بانه " في حالة حرب من الناحية الفنية " في تشرين الاول ٢٠٠٦ ، اثر اعلان الشيخ شريف الشيخ احمد الدعوة الى الجهاد على اثيوبيا باعتبارها " دولة كافرة " (Elliot & Holzer, 2009, p. 220) ، هذا الى جانب مناشدتها للشعب الاثيوبي للاطاحة بنظام مليس زيناوي ودعمها لقواعد الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الاثيوبية ، وكان ذلك بعد توثيق علاقاتها مع اريتريا التي وفر ت الدعم اللوجستي لقوات المحاكم الاسلامية في حربها مع القوات الاثيوبية (Menkhaus, 2011, p. 49) .

تمثل الرد الامريكي على الهجوم الاثيوبي على الصومال على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية بان " ... هجوم اثيوبيا كان رد على عدوان الجماعات الاسلامية و محاولة لوقف تدفق الاسلحة من الدول الخارجية الى الصومال ... وان واشنطن قلقة ايضا بشان التهديد الاسلامي " ، كما قامت الولايات المتحدة الى جانب العمل العسكري بالعمل في المسار السياسي عبر التصدي لمحاولات اصدار قرار دولي من مجلس الامن يدين الحرب الاثيوبية على الصومال ، او ظهور اي موقف اقليمي ضاغط من اجل وقف الحرب لكي توفر الغطاء السياسي لاستكمال التدخل العسكري و القضاء على قوات المحاكم الاسلامية ، وتجلى ذلك عندما رفضت الدول الاعضاء في مجلس الامن في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ سحب القوات الاثيوبية و الاجنبية الفوري من الصومال ، لذلك صدر قرار رقم (١٧٤٤) من مجلس الامن بعد سيطرة القوات الاثيوبية المدعوم بالقوات الاجنبية على مقديشو في ٢٠ شباط ٢٠٠٧ .Type equation here اكد فيه على دعم الحكومة الانتقالية و الموافقة على خطة منظمة الاتحاد الافريقي حول ارسال بعثة الى الصومال لتهيئة الظروف المناسبة لانسحاب القوات الاثيوبية . (Napoleaon, 2010, p. 55)

الخاتمة

- تتمتع كل من الصومال واثيوبيا باهمية كبيرة على صعيد قضايا الامن والاستراتيجيات الدولية بحكم الموقع الجيوستراتيجي الذي تحتلهما في منطقة القرن الافريقي , وهو ماجعل المنطقة تشهد استمرارية التكالب والتنافس الدولي على الصومال بحكم موقعها الذي يطل على مضيق باب المندب, وان تعتمد الدول المتنافسة على اثيوبيا بسبب مكانتها الاقليمية وتحالفاتها الدولية في ستراتيجيتها تجاه المنطقة والقارة

الافريقية من اجل حماية مصالحها وايجاد موطئ قدم يثبيت مكانتها العسكرية والاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر .

- عرفت العلاقات الصومالية – الاثيوبية بالعداوة والصراع المسلح منذ تاسيس دولة الصومال الحديثة بعد استقلالها عام ١٩٦٠ , وكان للموروث الاستعماري الاوربي في تقسيم الصومال ومشاكل تحديد الحدود واقتطاع اقليم اوغادين من الصومال ومنحه الى اثيوبيا احد اهم اسباب الحروب الاثيوبية الصومالية في عام ١٩٦٤وفي عام ١٩٧٧–١٩٧٨ وعدم استقرار المنطقة السياسي خلال مرحلة الحرب الباردة تحديدا في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين , عندما سعى الطرفان الاثيوبي والصومالي الحصول على دعم عسكري لتعزيز وجودهم الاقليمي , وكان لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية دورا في تزويدهما بترسانة عسكرية ضخمة كجزء من المنافسة والصراع بينها حتى باتت المنطقة ميدانا للحرب بين الجانبين وساحة لترتيب التحالفات الدولية .
- يعد التدخل الاثيوبي في الصومال باشكاله المختلفة السياسية والعسكرية بعد انهيار الدولة في الصومال عام ١٩٩١ ومصالح اثيوبيا وتعقيداتها في منطقة القرن الافريقي خاصة بعد استقلال اريتريا عام ١٩٩٣ ، احد اهم اسباب الحرب الاهلية في الصومال في الاعوام ١٩٩٢ –٢٠٠٦ وافشال اية تسوية سياسية او مصالحة وطنية لحل المسالة الصومالية من قبل الدول الاقليمية كمصر وجيبوتي والسودان ,خشية ظهور قوة اقليمية اسلامية مؤثرة في المنطقة قد تصيب المصالح الاثيوبية بالضرر ، وهي الاصرار على جعل الصومال بلدا ضعيفا مجزءا لا يقوى على مطالبة اثيوبيا مجددا باقليم اوغادين.
- اعتمدت اثيوبيا في عهد ادارة مليس زيناوي على تبني النظام الديموقراطي والعقيدة العسكرية التي ترتبط بالدعم العسكري الامريكي ، خلفا للنظام العسكري الاشتراكي الذي كان مواليا للاتحاد السوفيتي , لذلك كانت اثيوبيا على انسجام تام مع السياسة الامريكية واهدافها وهو مادفع الولايات المتحدة للاعتماد عليها في اداء دور اقليمي من اجل تحقيق المصالح الامريكية في ظل سعي اثيوبي يسعى الى تحقيق هيمنة اقليمية منذ تسعينيات القرن العشرين , وهو ماجعلها دولة محورية في منطقة القرن الافريقي في ظل عدم جاهزية الدول المحيطة بها بسبب الامكانيات الاقتصادية الامنية المحدودة .
- عرفت الصومال بالدولة الفاشلة ، وهي مرحلة اللا دولة التي عاشها الصوماليون بعد سقوط حكومة سياد بري في عام ١٩٩١ ، وما رافق ذلك من انهيار المؤسسات الحكومية وحل الجيش وغياب القانون ودخول البلاد في حرب اهلية بين الفصائل المسلحة المتحاربة ، وذلك بسبب عجزها عن تحقيق مشروع سياسي يؤهل البلاد نحو اعادة بناء الدولة حتى عام ٢٠٠٦ الذي شهد سيطرة اتحاد المحاكم الاسلامية على معظم البلاد الذي عجز بدوره عن تشكيل حكومة صومالية وطنية مستقرة تشمل الاطراف المحلية المتصارعة ،

والتوصل الى اتفاق بين المحاكم الاسلامية والحكومة الانتقالية المدعومة من اثيوبيا وحل الازمة الصومالية بشكل يؤهل نحو اعادة بناء الدولة .

- خاضت اثيوبيا الحرب على الصومال عام ٢٠٠٦ نيابة عن الولايات المتحدة وكانت حربا بالوكالة من اجل تنفيذ المصالح الامريكية في الصومال في ظل المخططات الدولية التى تتعارض مصالحها مع حركات الاسلام السياسي بشكل عام ولاترغب في ظهور قوى اسلامية ذات نفوذ سياسي مؤثر كاتحاد المحاكم الاسلامية وذراعها العسكري حركة الشباب المجاهدين ، التي تتقاطع اهدافهما مع طبيعة متطلبات المرحلة وهي الحرب على المجاميع الاسلامية المتشددة او ما يطلق عليها بـ " استراتيجية الحرب على الارهاب " ، هذا على الرغم من التاييد الذي كانت تحظى به اتحاد المحاكم بسبب تحقيقها العديد من الانجازات الامنية والخدمية في المناطق المنضوية لسيطرتها في الصومال . اما بالنسبة لاثيوبيا فقد كانت تخشى من وصول التيار الاسلامي الى السلطة في الصومال وماسيترتب عليه من تغييرات في الخريطة السياسية في المنطقة ذات الاهمية الاستراتيجية والتوجه نحو المشروع الاسلامي الذي كان ابرز اهدافه معادات المصالح الاثيوبية في المنطقة وهي الدولة المسيحية التي تعيش في وسط الدول الاسلامية ويشكل المسلمون فيها نسبة كبيرة من اجمالي السكان .

المصادر

Authorization for Use of Military Force. (2002). *S.J.Res.23 — 107th Congress (2001-2002) 107th Congress public law 40, from the U.S. Govenment printing office*.

Ayoob, M. (1978). *The Horn of Africa Regional Conflict and Super power Involvement.* Canberra: The strategic and Defense Studies Centre Research - Australian National University.

Barnes, C., & Hassan, H. (2007). The Rise and Fall of Mogadish's Islamic Courts. *Journal of Eastren African Studies, 1*(2).

Christiane, P. E. (2005). *Somalia, A very Special Case* (Vol. 9). Planck Year book of United Nations Law.

Clapham, C. (1969). *Hail-Selassies Government.* New York: Frederick A. Praeger.

Elliot, A., & Holzer, G.-S. (2009, August). The invention of "terrorism" in Somalia: Paradigms and Policy in US Forign Relations. *South African Journal of International Affairs, 16*(2).

Ethiopia: Prospects for Peace in Ogaden. (2013, August 3). *International Crisis Group Working to prevent conflict worldwidw, Africa Report(207)*.

Etlih, H. (1982). *The struggle over Erittea, 1962-1978.* London.

Foreigen Relations of the United States 1961-1963. (1963, Oct 25). *Document 306, Memorandam from William H. brubeech of the national securitu council staff to Presient Kennedy, xxl*. Washington, USA: National Security Council.

Foreign Relations of The United States . (1978, March 11). *Soviet Union Wahington, Document, Memorandam of converstion 1977-1980, V1*.

Foreign Relations of The United States. (1978). *, Memorandam from Secratary of State Vance to President Carter, XVII*. Washington.

Grenfiled, R. (1965). *Ethiopia A new politicalhistory.* London : Pall mall press.

Hagmann, T. (1978). *Talking Peace in the Ogaden, The search for an end to conflict in the Somali Regional State in Ethiopia.* Nairobi, Kenya: Rift Valley Institue.

Hidden US War in Somalia Ties From Air Strikes in Lower Shabblily. (2019). London: Amnesty International.

Ignacio, G. d. (2007). Somalia, entre la furia de eeuu y el resurgimiento del enero.

Jeffrey, L. A. (1991). *Arms for the Horn: U.S. Security Policy in Ethiopia and Somalia 1953-1991.* University of Pittsburgh Press.

Kansteiner, W. H. (2002). *Assistance Secratary for African Affairs Testimony Before the Senate Committee on Foreign Relations Subcommitte on Affairs .* Washington DC.

Lewis, M. (1983). *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa.* London: Westview Press.

Madan, S. M. (1982). *Ethiopia Dawn of the Red Star.* New York.

Makchal, R. (2007). *The Role of Religion in The Somali Conflict and External Ways to deal with it, A Somalia Nation without A state.* Stock Holm.

Mekonnen, t. (2018). The Neil Issue and the Somali-Ethiopian Wars 1960-78. *Annales d'Ethiopia, 32*.

Menkhaus, K. (2011). *Somalia and the Horn of Africa.* Washington: World Bank.

Mohamed, M. A. (2009). *US Strategic Interest in Somalia from Cold War on Terror.* United States : the State University at Buffalo.

Moller, B. (2009). *The Somali conflict, The Role of Externaal Actors.* Copenhagen: Danish Institute for International Studies.

Napoleaon, B. A. (2010, February). Ethiopia's Invasion of Somalia in 2006: Motives and Lessons Learned. *African Journal of Political Science and International Relations, 4*(2).

Ododa, H. (1985, July 2). Somalia s Domestic Politics and Foreign Relations Sins the Ogaden War of 1977-1978. *Middle Eastern Studies*.

Sigatu, K. T. (2021). *Military Power as Foreign Policy Instrument: Post-1991 Ethiopian Peace Support Operations in The Horn of Africa.* Budapest.

Somalia's Islamists. (2005, Dec 12). *Africa Report N 100, International Crisi Group* .

Sousa, R. R. (2014). *External Interventions and civil War Intensity in South-Central Somalia.* Centrpo de Estudos Internacionais do Instituto Universitario de Lisboa.

Soviet Foreign Ministry ,Report on Soviet Ethiopian Relation. (1977, August 11). *CWIHP*. Moscow: CPSU Politburo transcript(except) discussing the Ethiopian appail for Assistance.

Stewart, R. (2003). *The United State Army in Somalia 1992-1994.* Washington DC: Centre of Military History.

Tareke, G. (1977). The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited. *International Journal of African Histirical Studies,, 33*(3), 640-661.

The Encyclopaedia Americana. (1979). *The Encyclopaedia Americana.* USA: Americana Corporation International.

The National Security Strategy. (2002, September). *of the United States of America,*. White house,Washington.

Touval, S. (1963). *Somali Nationalism, International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa.* USA: Harvard University Press.

United States Congressional 1993-1994. (2000). *Doc .Gp.34: 993-94. serial set catalog , 103d Congress1993-1994, issn 0898.1639.* Washington.

United Nations ,Security Council. (2006). *S/RES/1725 , General Resolution 1725 Adopted by the Security Council on 6 December*. New York.

Williams, P. (2020). *Understanding Policy in Somalia Current Challenges and Future Options.* Catham House.

احمد ابراهيم محمود. (ايار, ٢٠٠٧). اثيوبيا والمسالة الصومالية من التحكم عن بعد الى الغزو العسكري. *مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية*، ٣٠ (٣٣٩).

صلاح الدين حافظ. (١٩٨٢). *صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت.